مـركـز الإحـصـاء
STATISTICS CENTRE

منهجية
إحصاءات الاستثمار الأجنبي
لإمارة أبوظبي

www.scad.gov.ae
adstatistics

قائمة المحتويات

لمحة عامة..... 3

الأهمية..... 3

الأهداف..... 3

المفاهيم والتعاريف المستخدمة..... 4

التغطية (الجغرافية – الوحدات الإحصائية) 7

دورية الإصدار..... 7

التصانيف المستخدمة..... 7

المصادر الأساسية للبيانات..... 7

نماذج جمع البيانات / الاستمارات..... 8

أسلوب المعاينة (إن وجد) 8

طرق جمع البيانات..... 8

آلية تدقيق البيانات..... 8

المخرجات (المؤشرات / الإحصاءات) 8

وقتية إصدار البيانات..... 9

أسلوب نشر البيانات..... 9

لمحة عامة

نظراً لأهمية دور الاستثمار الأجنبي في تطوير ونمو اقتصاد إمارة أبوظبي، يسعى المركز لتحسين البيانات من خلال إنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومُحدَّثة عن حجم الاستثمار الأجنبي في إمارة أبوظبي حيث يلعب دوراً رئيسياً في جلب التكنولوجيا ونقل الخبرة للاقتصاد وليس فقط لاستقطاب الموارد المالية. وإضافة إلى ذلك، هناك فوائد أخرى مثل التمويل الخارجي للمشاريع والخبرة الإدارية. ويؤثر الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة كما يؤثر أيضًا في التمويل الخارجي، حيث تشير الدراسات إلى أنه مصدر أقل تقلباً في التمويل الخارجي. وتُعَّد المعلومات الموثوقة والمحدَّثة عن الاستثمار الأجنبي في أبوظبي مهمة للتحليل الاقتصادي وترتكز على حسابات وضع الاستثمار الدولي. وتنسجم إحصاءات الاستثمار الأجنبي التي يصدرها مركز الإحصاء- أبوظبي مع التوصيات العامة الصادرة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

الأهمية

تنبع أهمية مسح الاستثمار الأجنبي لما يوفره من بيانات عن حجم الاستثمار الأجنبي والأنشطة الاقتصادية التي يتوجه إليها. وتتمثل أهمية هذا المسح في التعرف على خصائص المستثمرين، ودور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الاقتصاد المحلي، والتعرُّف على دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني وحجم التأثير فيه.

وتظهر أهمية بناء قاعدة للبيانات عن الاستثمار الأجنبي بالدولة للطبيعة الاستثمارية الجاذبة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ وللنمو الاقتصادي الذي يشهده اقتصاد الدولة وانعكاسات ذلك على الاستثمارات بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص. وتتعاظم أهمية بناء قاعدة البيانات عن الاستثمار الأجنبي خلال هذه المرحلة الهامة والدقيقة التي يمر بها الاقتصاد الدولي؛ وكذلك سعي دول المنطقة بصفة خاصة لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

الأهداف

- بناء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن حجم الاستثمار الأجنبي على مستوى إمارة أبوظبي.
- التعرُّف على تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في إنجاز البرامج والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- تزويد صانعي القرار بالبيانات الحديثة والدقيقة عن حجم الاستثمار الأجنبي وتدفقاته.
- توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي.
- تحديد مصادر الاستثمار الأجنبي [حسب البلد المصدر لهذه الاستثمارات].
- توفير البيانات عن تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني في مجالات العمالة والتدريب والصادرات ونقل التكنولوجيا.

وستوفر قاعدة البيانات ما يلي:

- التعرُّف على حجم رأس المال الأجنبي الداخل للاقتصاد، والتعرُّف على حجم رأس المال الوطني الخارج من الاقتصاد.
- المساهمة في توضيح الصورة الحقيقية للاستثمار الأجنبي الداخل إلى الاقتصاد المحلي.
- التعرُّف على المنشآت التي لم تحقق استثماراً ناجحاً في نشاط اقتصادي معين أو منطقة جغرافية ليتم توجيهها إلى نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية أخرى.
- مساعدة متخذي القرار في وضع السياسات المناسبة لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

- المساعدة في جلب الاستثمارات من الخارج، والتعريف بالطبيعة الاستثمارية الجاذبة لاقتصاد إمارة أبوظبي؛ والنمو الاقتصادي الذي تشهده.
- تلبية الاحتياجات الإحصائية للمستخدمين والباحثين والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية أسوة ببقية دول العالم.

المفاهيم والتعاريف المستخدمة

الاستثمار:

عبارة عن الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية، ويُعتبر صافي الزيادة في رأس المال الحقيقي للاقتصاد لأي مجتمع من المجتمعات. والاستثمار إمّا يقوم به أفراد أو شركات أو يُموَّل من قبل حكومات (يتم التمويل من فائض الميزانية أو الاقتراض الداخلي والخارجي).

حيث يتكون الاستثمار من عدة أنواع أهمها:

1. الاستثمار الخاص.
2. الاستثمار الحكومي.
3. قد يكون الاستثمار محلياً عندما تقوم به وحدات مؤسسية أو أفراد مقيمين في الاقتصاد المعني الخاضع لسلطة تدير إقليم جغرافي ما.
4. ويكون الاستثمار أجنبياً عندما تقوم به وحدات مؤسسية أو أفراد غير مقيمين في الاقتصاد المعني الخاضع لسلطة تدير إقليم جغرافي ما. وهو ما يعني توجيه مدخرات اقتصاد ما في إقليم جغرافي ما إلى تكوين أصول رأسمالية حقيقية جديدة أو امتلاكها في اقتصاد آخر في إقليم جغرافي آخر.

الاستثمار المباشر:

يقوم على أساس إنشاء مشاريع إنتاجية لإنتاج السلع والخدمات، وهو إجراء اقتصادي لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات لاقتصاد الإقليم الجغرافي المعني. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة؛ بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ويشمل المعاملة الأصلية وجميع المعاملات اللاحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويجدر التمييز بين المؤسسات المقيمة الخاضعة لسيطرة أجنبية وتلك الخاضعة لسيطرة محلية.

الاستثمار الأجنبي:

توجيه مدخرات اقتصاد ما في إقليم جغرافي ما إلى تكوين أصول رأسمالية حقيقية جديدة أو امتلاكها في اقتصاد آخر في إقليم جغرافي آخر. ويتضمن الأنواع التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

هو ذلك الاستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر غير الاقتصاد المستثمر به. وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي ما نسبته 10% أو أكثر من حقوق المساهمين، مما يخوُّله لممارسة نوع من التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحة. وبذلك توصف هذه العملية بأنها استثماراً أجنبياً مباشراً.

مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

مشروع له شخصية اعتبارية يملك فيه مستثمر مقيم في اقتصاد آخر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو حق التصويت (الإدارة واتخاذ القرار) بالنسبة إلى المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية. وتشمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الكيانات المعرفة بأنها كيانات تابعة أو مشاركة أو مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية مملوكة بالكامل للمستثمر.

المستثمر الأجنبي المباشر:

قد يكون المستثمر الأجنبي المباشر شخصاً أو شركة محدودة أو شركة عامة أو خاصة أو حكومة أو مجموعة من الأفراد المترابطين أو مجموعة من الشركات المترابطة – تعمل في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي أو بلدان المستثمرين الأجانب؛ شريطة امتلاك 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو من سلطة التصويت في تلك المؤسسة.

شركات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشمل الشركات التابعة (مملوكة بالكامل؛ مملوكة بأكثرية أسهمها؛ أو مملوكة بأقلية أسهمها)، وفروع الشركات أو مؤسسات شريكة؛ فيستخدم تعبير " مؤسسة تابعة" للإشارة إلى كافة أشكال هذه المؤسسات. ونورد هنا أشكال شركات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **الشركة التابعة:**

هي شركة محدودة يمتلك فيها المستثمر الأجنبي المباشر أكثر من 50% من الأسهم العادية أو حق التصويت مع وجود حق تعيين أو إقالة غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة.

- **الفرع:**

هو شركة غير محدودة مملوكة بالكامل أو بالتضامن من قبل المستثمر الأجنبي المباشر. ويكون:

- منشأة دائمة أو مكتب للمستثمر الأجنبي المباشر أو شراكة غير محدودة في مشروع مشترك بين مستثمر أجنبي مباشر وأطراف أخرى، أو أراضي وإنشاءات (باستثناء تلك التي تملكها كيانات حكومية أجنبية) ومعدات غير منقولة في البلد المضيف تكون مملوكة بالكامل مباشرة من قبل غير المقيم اقتصادياً.
- أجهزة منقولة (مثل السفن والطائرات وأجهزة التنقيب عن الغاز والنفط) تعمل في اقتصاد ما لسنة واحدة على الأقل إذا تم احتسابها بشكل منفصل من قبل المشغل وباعتراف السلطة الضريبية في البلد المضيف.

- **الشركة الشريكة:**

المؤسسة الشريكة هي شركة محدودة يملك فيها المستثمر المباشر ما بين 10% و50% من الأسهم العادية أو من قوة التصويت.

- **الشركة الفرعية:**

يشمل تعبير "شركة فرعية" الشركات التابعة والفروع والمؤسسات الشريكة، ويستخدم لوصف شركة متمركزة في بلد ما عندما:

يملك مستثمر أو مجموعة من مستثمرين مقيمين في بلد آخر 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو سلطة التصويت. في حال كانت الشركة كياناً مسجلاً أو يملك مستثمر أو مجموعة من مستثمرين مقيمين في بلد آخر مصالح توازي 10% أو أكثر من فرع أو مشروع غير مسجل.

2. استثمار الحافظة (امتلاك الأسهم والسندات)

هو الاستثمار الأجنبي في الأدوات المالية القابلة للتداول مثل أسهم رأس مال الشركات والسندات [عدا ما يوصف استثمار أجنبي مباشر والأصول الاحتياطية] وأدوات سوق النقد والمشتقات المالية وسندات الدين.

تنقسم العناصر الرئيسية لاستثمارات الحافظة على جانبي الأصول والخصوم إلى عنصرين رئيسيين هما: سندات الملكية وسندات الدين وكلاهما قابل للتداول والإتجار في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق المالية. وتنقسم سندات الدين بدورها إلى سندات وأذونات، وأدوات السوق النقدية ومشتقات مالية، وتشمل المشتقات المالية مجموعات متنوعة من الأدوات المالية الجديدة.

استثمارات الحافظة:

- **سندات الملكية:**

تشمل كافة الأدوات والصكوك التي تثبت حق مالكها أو حاملها في جزء من القيمة المتبقية للمؤسسات المساهمة بعد خصم استحقاقات كل الدائنين. وعادة ما تُشير إلى الأسهم والصكوك المشاركة في الملكية وما شابهها. ويدخل في هذا التبويب الأسهم الممتازة التي تخوَّل لحاملها حق الحصول على جزء من القيمة المتبقية الموزعة للمؤسسة عند تصفيتها.

- **سندات الدين:**
  - السندات والأذون والصكوك وما شابهها.
  - أدوات السوق النقدية أو غيرها من أدوات الدين القابلة للتداول.
  - المشتقات المالية أو الأدوات الثانوية مثل عقود الاختيار التي تستخدم لأغراض الوقاية من المخاطر وعادة ما يكون أجلها لا يمتد إلى مرحلة التسليم الفعلي للسلعة المتعاقد عليها.

3. الاستثمارات الأجنبية الأخرى

تشمل كافة الاستثمارات (عدا الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة) مثل الائتمان التجاري والقروض أو الودائع ... وغيرها.

الإقامة الاقتصادية:

تكون الوحدة المؤسسية وحدة مقيمة اقتصادياً متى كان لها مركز مصلحة اقتصادية رئيسية في الإقليم الجغرافي/ الاقتصادي للبلد المعني والإقامة الاقتصادية غير مرتكزة على مفهوم الجنسية أو الإقامة القانونية.

الإقامة القانونية:

تكون الوحدة المؤسسية وحدة مقيمة قانونياً متى حصلت على إذن من السلطات المختصة بالتواجد داخل الإقليم الجغرافي للبلد المعني مطبقاً عليها جميع القوانين المعمول بها، وربما تكون تعتمد على مفهوم الجنسية.

مركز المصلحة الاقتصادي الرئيسي:

نصف الوحدة المؤسسية بأنها لها مركز مصلحة اقتصادية رئيسي عندما يكون لها موقع ما، أو محل سكني، أو موقع إنتاج أو أخرى تقوم فيه أو منه بممارسة أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة زمنية محدودة ولكن طويلة. ولا يشترط بأن يكون الموقع ثابتاً طالماً بقي ضمن حدود الإقليم الاقتصادي.

الإقليم الاقتصادي:

هو إقليم جغرافي تديره حكومة ويتمتع الأفراد والسلع ورأس المال بحرية التنقل داخل هذا الإقليم. ويتضمن ذلك أي جزر تابعة تخضع لنفس السلطات السياسية والنقدية والمالية دون المرور بإجراءات الجمارك أو الجوازات والهجرة؛ ويشمل ذلك المياه الإقليمية والمجال الجوي؛ والمناطق الحرة والمخازن الجمركية أو المصانع التي تقوم بإدارتها شركات خارجية في ظل الرقابة الجمركية.

كما يتضمن المناطق التابعة للبلد في جميع أنحاء العالم [وهي أراض واضحة الحدود تقع في بلدان أخرى] حيث تقوم الحكومات المالكة أو المستأجرة لها باستعمالها لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو علمية بموافقة سياسية من جانب حكومات البلدان التي تقع الأراضي المذكورة فيها.

ولا يشمل الإقليم الاقتصادي لأي بلد تلك المناطق التابعة لولاية حكومات أجنبية أو منظمات دولية؛ والواقعة ماديا داخل الحدود الجغرافية للبلد المذكور.

التغطية (الجغرافية – الوحدات الإحصائية)

- المجتمع المستهدف يشمل كافة المنشآت التي وردت بها مساهمة أجنبية في رأس المال في إمارة أبوظبي.
- مجتمع المسح: يستمد إطار هذا المسح من خلال إطار المنشآت الاقتصادية، الذي يتكون من المنشآت التي وجدت بها استثمارات أجنبية.
- يتم اختيار وحدات عينة المسح باستخدام المسح الشامل لجميع المنشآت في إطار الاستثمار الأجنبي.

دورية الإصدار

تُعد التقارير الإحصائية وجداول إحصاءات الاستثمارات الاجنبية بشكل سنوي وهناك دورية على شكل نشرة تحليلية وجداول إحصائية سنوية تغطي حجم الاستثمار الأجنبي لإمارة أبوظبي.

التصانيف المستخدمة

هناك العديد من التصانيف المستخدمة في إحصاءات التجارة الخارجية وأهمها الموصى باستخدامها للتجميع وهي كالتالي:

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC).
- دليل الجنسيات.
- دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة الصادر عن صندوق النقد الدولي.
- معجم الحسابات القومية الصادر عن الأسكوا ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية (2001).

المصادر الأساسية للبيانات

هناك عدة مصادر للبيانات الأساسية أهمها:

1. بيانات المسح الشامل للاستثمار الأجنبي.
2. بيانات ملكية الوحدات العقارية لغير المقيمين.

نماذج جمع البيانات/ الاستمارات

- استمارة مسح الاستثمار الأجنبي السنوي
- استمارة مسح الاستثمار الأجنبي المباشر ربع السنوي
- استمارة المبيعات العقارية للشركات العقارية

أسلوب المعاينة

يستمد إطار هذا المسح من خلال إطار المنشآت الاقتصادية، الذي يتكون من المنشآت التي وجدت بها استثمارات أجنبية.

طرق جمع البيانات

- المسح السنوي من خلال استمارة مسح الاستثمار الأجنبي
- المسح الربع سنوي من خلال استمارة الاستثمار الأجنبي المباشر
- مسح الشركات العقارية لمبيعات الوحدات العقارية لغير المقيمين

آلية تدقيق البيانات

برمجة آليات التدقيق عبر نظام إلكتروني يتم فيه تطبيق المعادلات الحسابية وقواعد المطابقة وقواعد الأخطاء وأيضا مقارنة البيانات بالعام الماضي/ الربع السابق.

المخرجات (المؤشرات/ الإحصاءات)

- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- الأهميّة النسبية للأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعة الدول وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- نسبة مساهمة مجموعة الدول في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أكبر عشر دول وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- نسبة مساهمة أكبر عشر دول في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المنشأ وحسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمارات في الحافظة حسب النشاط الاقتصادي وحسب مناطق إمارة أبوظبي.

- الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من حيث مساهمتها في رصيد الاستثمارات في الحافظة حسب مناطق إمارة أبوظبي.
- إجمالي رصيد الاستثمارات الأخرى حسب النشاط الاقتصادي وحسب مناطق إمارة أبوظبي.

وقتية إصدار البيانات

يتم نشر البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي على شكل تقارير سنوية / ربعية.

أسلوب نشر البيانات

نشرة سنوية/ ربعية بالإضافة إلى رسوم تصويرية و جداول النتائج.

مـركـز الإحـصـاء
STATISTICS CENTRE

رؤيتنا: الريادة والابتكار في الإحصاء
Our Vision: Leadership and Innovation in Statistics

www.scad.gov.ae
adstatistics